الأمم المتحدة

A/C.2/55/SR.26

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والخمسون

Distr.: General
25 January 2001
Arabic
Original: French

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة السادسة والعشرين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس، ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد نيكوليسكو ..... (رومانيا)

ثم: السيدة بارينغتون (نائبة الرئيس) ..... (أيرلندا)

المحتويات

البند ٩٢ من جدول الأعمال: المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي

(أ) التجارة والتنمية

(ب) السلع الأساسية

(ج) أزمة الديون الخارجية والتنمية

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

00-71192 (A)
0071192

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٢٠

البند ٩٢ من جدول الأعمال : المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي (A/55/68-S/2000/377، و A/55/69-S/2000/378، و A/55/71-S/2000/393، و A/55/74، و A/55/158-E/2000/102، و A/55/257-S/2000/766، و A/55/260-E/2000/108، و A/55/310، و A/55/375)

(أ) **التجارة والتنمية (A/55/15 (الجزء الأول والجزء الثاني والجزء الثالث والجزء الرابع والجزء الخامس)** و A/55/139-E/2000/93 و A/55/320 و A/55/396 و A/55/434-S/2000/926)

(ب) **السلع الأساسية** (A/55/15-E/2000/93 و A/55/332)

(ج) **أزمة الديون الخارجية والتنمية** (A/55/183 و A/55/422)

١ - **السيد ريكوبيرو** (الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية): قال إن سرعة التغييرات التي طرأت مؤخرا على العلاقات الدولية تدعو إلى تبادل بعض الآراء بشأن الحالة الراهنة لتلك العلاقات وللاقتصاد العالمي وإلى بحث الكيفية التي سيؤثر بها الاقتصاد العالمي على أعمال مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وأعمال الأمم المتحدة بصفة عامة في مجالات التجارة والتمويل والتنمية وذلك بالنظر إلى أنه سوف يُعقَد في عام ٢٠٠١ مؤتمران رئيسيان، هما مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا والاجتماع الحكومي الدولي الرفيع المستوى المعني بتمويل التنمية.

٢ - وواصل حديثه قائلا إن الثقة في النظام الدولي قد انخفضت على المستويين السياسي والاقتصادي وإنه من المهم أن تُستَرَد تلك الثقة. وأضاف أن ذلك الانخفاض يثير القلق لأن الوعد بإقامة "اقتصاد جديد" وبدورة جديدة للنمو لا يمكن تحقيقه دون توفُّر مناخ من الثقة التي لا يمكن بدونها أن يزدهر الاستثمار طويل الأجل. وأشار إلى أن هدف المؤتمرين المشار إليهما هو، تحديدا، استعادة تلك الثقة.

٣ - واستطرد قائلا إن فقدان الثقة في النظام الدولي يتجلى بطرائق عديدة. وأضاف أن انهيار عملية السلام في الشرق الأوسط يمكن أن تكون المثال الأول لتعرُّض الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لفشل كبير؛ كما أن عملية تحقيق السلام في الشرق الأوسط تُعتَبَر اختبارا للأمم المتحدة. وذكر أن الحالة في تلك المنطقة قد أخذت منعطفا سلبيا في نفس الوقت الذي تتعرض فيه الثقة العامة لضربة أخرى بسبب زيادة أسعار النفط وتنظيم مظاهرات كردّ فعل لذلك الحدث في العديد من البلدان. وأضاف أن هناك أيضا الضعف الذي أصاب "اليورو" على الرغم من تدخُّل المصارف المركزية للعديد من البلدان الصناعية الرئيسية، وعدم استقرار الأسواق المالية وما نتج عن ذلك من احتمال تباطؤ النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية.

٤ - وأردف قائلا إنه مع ذلك فإن الوضع العالمي هو وضع إيجابي بصفة عامة، كما أن معدَّل النمو الاقتصادي في عام ٢٠٠٠ سيكون، دون شك، أعلى مما كان عليه في السنوات السابقة (سيتراوح بين ٣ في المائة و ٣,٥ في المائة على الأقل). وأضاف أن التجارة العالمية تشهد انتعاشا مثيرا للإعجاب؛ كما أن أسواق العملات الأجنبية والأسواق المالية قد عادت إلى وضعها العادي بعد الاضطرابات التي شهدتها نتيجة للأزمة الآسيوية التي حدثت في عام ١٩٩٧. وأشار إلى أن الانتعاش الاقتصادي في شرق آسيا وجنوب شرقي آسيا يثير الإعجاب. وقال إن هذه العناصر تشير إلى اقتصاد صحي، وينبغي ألا يُنسَى، من هذه الناحية، أن

المعجزة الاقتصادية الأمريكية قد استمرت وأن الولايات المتحدة هي البلد الصناعي الرئيسي الوحيد الذي استكمَل التحوُّل إلى اقتصاد يستند إلى التكنولوجيا وحوسَبة البيانات والاتصالات السلكية واللاسلكية كما أشار إلى ذلك مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) في عام ١٩٩٥.

٥ - واستمر في حديثه قائلا إنه من الممكن، مع ذلك، أن يؤدي تآكل مناخ الثقة، بدوره، في إضعاف القوى التي تدفع النمو الاقتصادي والتنمية؛ كما أن عودة الأمور إلى وضعها الطبيعي بعد حدوث الأزمة الآسيوية كانت غير مصحوبة بتراخي حالة اليقظة، وهو ما أدى إلى تجاهل مسائل أساسية في المفاوضات الاقتصادية. وأضاف أن المحافل الرئيسية التي تعالج مشكلات الاقتصاد العالمي تطرح مبادرات، وهي مبادرات تستحق الثناء ولكنها تعالِج موضوعات أقل أهمية. وذكر، على سبيل المثال، أنه قد يكون من الصعب تحديد المبادرة التي تتناول بالفعل الهيكل المالي والمبادرة التي تهدف إلى اتباع تدابير أساسية لإدارة الأزمات المالية ومنع حدوثها؛ وأن الوضع نفسه ينطبق على موضوع التجارة. وقال إنه بعد انعقاد المؤتمر الوزاري الثالث لمنظمة التجارة العالمية في سياتل استؤنفت في جنيف مفاوضات بشأن الزراعة والخدمات، كما أن المفاوضات جارية بشأن المشكلات التي لها صلة بتنفيذ جولة أورغواي للمفاوضات، ولكن المشكلات الأساسية التي تواجه التجارة العالمية لا يجري بحثها. كذلك فإنه لا يجري بحث مسألة عدم شمول مجموعة الاتفاق العام للتعريفات الجمركية والتجارة (غات) لقطاعات رئيسية - دعم الصادرات الزراعية، مثلا. وأضاف أنه ليس من المرجَّح أن تُبحَث هذه المسائل في المستقبل القريب على الرغم من أهميتها بالنسبة للبلدان النامية. وذكر أن عودة الأمور إلى طبيعتها تحمل معها شعورا بالرضا عن النفس بما يوحي بأن المسائل قيد النظر هي مسائل مثيرة للاهتمام ولكنها ليست أساسية؛ ولهذا فإن ضَعْف مناخ الثقة وزيادة الشعور بالرضا عن النفس يمكن أن يقوِّضا الثقة في التنمية الطويلة الأجل للاقتصاد العالمي.

٦ - وتابع حديثه قائلا إن تقريرا أصدرته مؤخرا منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي يشير إلى أنه من الممكن العودة إلى عصر ذهبي، وهو العصر الذي يسميه الفرنسيون "السنوات الثلاثون الرائعة" وهي السنوات الثلاثون الرائعة من فترة ما بعد الحرب، التي تجاوز النمو الاقتصادي للبلدان الصناعية فيها نسبة ٥ في المائة؛ غير أن الظروف كانت مختلفة في ذلك الوقت: ففي الفترة من عام ١٩٤٥ إلى عام ١٩٧١ كان الاقتصاد العالمي يستند إلى نظام لأسعار صرف مستقرة، في حين أنه منذ عام ١٩٧١ حدثت تذبذبات كبيرة بين عملات البلدان الصناعية الرئيسية (الدولار والين واليورو) وليس بين عملات البلدان الصناعية وعملات البلدان النامية كما هو متوقَّع. وذكر أن بنك التسويات الدولية قد لَفَت انتباه المجتمع الدولي إلى مخاطر عدم وجود توازن بين اليورو والدولار. وأضاف أن استقرار معدلات الصرف ليس هو التفسير الوحيد للنمو الذي حدث خلال تلك السنوات الثلاثين؛ فهذه الفترة كانت فترة تعاون وتنسيق فيما بين الاقتصادات الرئيسية (خطة مارشال ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي). وأشار إلى أن روح التعاون هذه هي التي أشاعت مناخا من الثقة يُشجِّع على الاستثمارات طويلة الأجل. وذكر أنه لذلك فإن هناك حاجة إلى إعادة مناخ الثقة من أجل تشجيع الاستثمارات بحيث تتمكن البلدان من الاقتداء بالنموذج الأمريكي والسعي إلى دَمج أحدث التكنولوجيات في اقتصاداتها.

٧ - وأردف قائلا إن منظومة الأمم المتحدة لها دور فريد بالنسبة لإعادة مناخ الثقة على المستوى السياسي (في الشرق الأوسط، مثلا) وعلى المستوى الاقتصادي وذلك بالنظر إلى

حيادها واهتمامها بالسكان الضعفاء والأكثر تعرضا للمخاطر. وقال إنه، من هذه الناحية، يعتَبِر أن مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا (الذي سيُعقَد في بروكسل في أيار/مايو ٢٠٠١) سيختَبِر إرادة المجتمع الدولي بالنسبة لمكافحة الفقر، وإن الاجتماع المعني بتمويل التنمية سيجعل من الممكن بحث المسائل المذكورة، بما في ذلك احتمال العودة إلى وضع يتسم بأن يكون اتجاه التحويل الصافي للموارد هو من البلدان النامية إلى البلدان الصناعية.

٨ - واختتم حديثه قائلا إن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) سيواصل البحوث التي يجريها بشأن العناصر المؤدية إلى إيجاد مناخ لإشاعة الثقة وهي: اتخاذ تدابير اقتصادية وطنية مقبولة، وتحقيق التكامل الإقليمي، والهيكل المالي والتجاري العالمي.

٩ - **السيد رييس رودريغويز** (رئيس مجلس التجارة والتنمية التابع لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)): قدَّم تقريرا عن نتائج أعمال الدورة السابعة والأربعين لمجلس التجارة والتنمية. وقال إن المجلس قد بدأ ببحث البند ٣ من جدول الأعمال، وهو البند المعنون "الترابط والقضايا الاقتصادية العالمية من منظور تجاري وإنمائي: أزمة الأسواق الناشئة وانتعاشها". وأضاف أن الأزمات التي تعرَّضت لها مؤخرا أسواق ناشئة معيَّنة تبيِّن أنه حتى في فترات الانتعاش يجب تجنُّب مشاعر "نشوة الانتصار". وذكر أنه قد لوحظ أن أي تضييق للسياسة المتعلقة بالنقد والميزانية يمكن أن يُلحِق أضرار شديدة بالبلدان النامية، وأن البلدان النامية تكون ضعيفة أيضا عند حدوث تباطؤ في اقتصادات البلدان الصناعية أو تغييرات فجائية في سياساتها المتعلقة بالاقتصاد الكلي. وأضاف أنه علاوة على هذا فإن النمو الاقتصادي العالمي لم يكن موزعا بالتساوي فيما بين المناطق، وهو ما أدى إلى اضطراب التوازن التجاري على نحو أضر بالبلدان النامية والاقتصادات الناشئة. وأشار إلى أن اللجنة الأولى لدورة المجلس قد نظرت في البند ٤ من جدول الأعمال، وهو البند المتعلق بأقل البلدان نموا. وذكر أن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) الذي يُعلِّق أهمية كبيرة على مؤتمر الأمم المتحدة المعني بأقل البلدان نموا، الذي سيُعقَد قريبا، يشارك على نحو وثيق، مع الهيئات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، في العملية التحضيرية للمؤتمر وسيبذُل كل جهد ممكن لضمان نجاحه.

١٠ - وأشار إلى البند ٤ (أ) المتعلق بالمشكلات التي لها صلة بتمويل النمو والتنمية في أقل البلدان نموا، وقال إن المجلس قد درس أحدث استعراض للتقدُّم المحرز في تنفيذ برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا. وذكر أنه قد ظهرت في التقرير المناظر أفكار أساسية معيَّنة؛ فعلى الرغم من أن أقل البلدان نموا ظلَّت معتَمِدة على المساعدة الإنمائية الرسمية فإن تلك المساعدات لا تزال تتناقص، وهو ما يسهم في عدم استقرار الاقتصاد الجزئي لتلك البلدان. وإضافة إلى هذا فإن تخفيف عبء الديون لا يزال غير كاف ولا يمكن أن يكون بديلا للمساعدة الإنمائية الرسمية؛ وأخيراً فإنه كي تكون سياسات السلطات المحلية فعَّالة لا بد من فرض رقابة فعَّالة على تخصيص أموال المساعدة في سياق عملية للميزانية تكون متماسكة ومتكاملة.

١١ - واستطرد قائلا إن لجنة الدورة قد ناقشت أيضا البند ٤ (ب) المعنون "استعراض حالة العملية التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً، وعَقَدت اجتماعا بشأن الموضوع مع اللجنة الفرعية المناظرة التابعة لمنظمة التجارة العالمية، وأعربت عن رغبتها في أن تُجرى الأعمال التحضيرية على مستوى المنظومة.

١٢ - وأردف قائلا إن المجلس قد أكَّد أن استنتاجات اللجنة التي تتعلق بالحاجة إلى تعجيل النمو والتنمية

المستدامين في أقل البلدان نموا، والقضاء على الفقر في تلك البلدان، وتعزيز قدراتها الإنتاجية، وخاصة في القطاعات الاجتماعية (التعليم والصحة)، وتشجيع إضفاء الشفافية على إدارة الإصلاحات الهيكلية ودَمْج تلك الإصلاحات في اقتصاد آخذٍ في التحوُّل بسرعة إلى اقتصاد مُعوْلَم. وذكر أنه لا غنى عن تعبئة الموارد الكافية لتحقيق هذه الأغراض.

١٣ - وتابع حديثه قائلا إن المجلس قد أعرب عن ترحيبه بالمبادرة التي اتخَذَها أحد الشركاء التجاريين الرئيسيين بإلغاء جميع الرسوم والحصص المفروضة على منتجات البلدان التي تدخل السوق العالمي، (باستثناء الأسلحة). وأضاف أنه بعد عقْد الدورة الأولى للجنة التحضيرية للمؤتمر نظر المجلس في مشروع برنامج عمل، واعتَمَد المشروع وأجرى تبادلا للآراء مع رئيس اللجنة التحضيرية بشأن عَقْد اجتماعات موازية للمؤتمر (المجتمع المدني، ومحفل المنظمات غير الحكومية).

١٤ - واستمر في حديثه قائلا إن المجلس قد أحاط علما بالتقرير الأولي الذي أعدَّه الفريق الرفيع المستوى عن تقييم التقدُّم المُحرز في تنفيذ برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا، وهو التقرير الذي يأمل المجلس في أن يوضع في شكله النهائي بسرعة. وأضاف أن المجلس قد أحاط علما أيضا ببيان يتعلق بالوضع المالي للأعمال التحضيرية للمؤتمر ويرحِّب بالمساعدة التي قُدِّمَت من جانب الاتحاد الأوروبي والنرويج والكرسي الرسولي.

١٥ - وواصل حديثه قائلا إن اللجنة التحضيرية الثانية للدورة قد ناقشت البند ٥ المتعلق بمساهمة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) في تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات. وأضاف أن اللجنة قد درست تقريرا قدمه أمين الأونكتاد بشأن التدفقات المالية والنمو في أفريقيا. وذكر أن اللجنة قد توصلت إلى استنتاج مفاده أنه على الرغم من إدخال إصلاحات هامة فإن المستويات الحالية للمدخرات والاستثمار في أفريقيا منخفضة لدرجة تجعل توفُّر الاستثمارات الكافية في الموارد البشرية والهيكل الأساسي الاجتماعي والمادي غير مضمون. وأضاف أنه ليس من المرجَّح أن تكون الاستثمارات الأجنبية المباشرة كافية لإصلاح هذا الوضع في المستقبل المنظور، كما أن المساعدة الإنمائية الرسمية ستظل أهم مصادر التمويل بالنسبة لأفريقيا. وقال إنه ينبغي، إضافة إلى ذلك، أن تُدمَج المساعدة الإنمائية الرسمية في إطار نهج عالمي يشمل، ضمن تدابير أخرى، إجراء تخفيض سريع في ديون البلدان الأفريقية التي نَفَّذَت سياسات ملائمة وإصلاحات. وذكر أن المجلس قد أحاط علما بالتوصية التي قدمها الأمين العام للأونكتاد فيما يتعلق بالتعليق الفوري لخدمة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون التي تقوم بإجراء الإصلاحات اللازمة. وأضاف أن البلدان الأفريقية قد شُجِّعَت على تنفيذ إصلاحات وإقامة حكم يتسم بالشفافية، مع تعهُّدها، في الوقت نفسه، باستخدام الأموال التي حُرِّرت بتخفيف عبء الديون في خفض عبء الفقر وتحسين القطاعات الاجتماعية وإصلاح الهيكل الأساسي.

١٦ - واستطرد قائلا إن النهج الذي اتبعه مؤخرا الأونكتاد هو نهج مبتَكَر ويتمثل في جعل إجراء مناقشة رفيعة المستوى جزءا من برنامج المجلس. وأضاف أن المناقشة المتعمِّقة التي أُجريَت مؤخرا قد تناولت، بصفة خاصة، التكامل الإقليمي والاقتصاد العالمي، وإسهام الإقليمية في تنمية اقتصاد مُعولَم، والمشكلات النقدية الموجودة على المستوى الإقليمي، وترتيبات التكامل الإقليمي.

١٧ - وأردف قائلا إن المناقشة الرفيعة المستوى، التي جَمعت بين مشاركين بارزين، توصلت إلى الاستنتاجات التالية: '١' من المتوقع أن تزيد أهمية اتفاقات التكامل

الإقليمي، ويجب جعل تلك الاتفاقات متماشية مع العملية المتعددة الأطراف ومكملة لها؛ و '٢' ينبغي أن يعاد النظر في المادة الرابعة والعشرين من الاتفاق العام للتعريفات الجمركية والتجارة (غات)، بصفة خاصة وأن يعاد تقييم مسألة التكامل الاقتصادي الإقليمي؛ و '٣' من الضروري أن تشترك المجموعات الإقليمية المختلفة فيما يُجرى من تبادلات وحوار بغية تعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي؛ و '٤' ينبغي أن تُدرس بعناية إمكانية وضْع نظام للمعاملة التفضيلية المرتآة طبقا لاتفاقيات التكامل الإقليمي؛ و '٥' بالنظر إلى أوجه عدم التماثل وعدم التوازن الموجودة في النظام الاقتصادي الدولي، هناك حاجة إلى إعادة هيكلة البناء المالي العالمي.

١٨ - واستمر في حديثه قائلا إن المجلس قد اتخذ خلال دورته العادية المقررات التالية: مقرر بشأن استعراض أنشطة التعاون التقني للأونكتاد وتمويل تلك الأنشطة؛ ومقرر بشأن استعراض الاستدامة المالية لبرامج معيَّنة تتعلق بالتعاون التقني، عملا بالفقرة الفرعية '٨' من الفقرة ١٦٤ من خطة العمل التي اعتُمِدَت في الدورة العاشرة للأونكتاد؛ ومقرر بشأن تنفيذ الفقرة ١٦٦ من خطة عمل الأونكتاد؛ ومقرر بشأن تقييم برامج التعاون التقني؛ ومقرر بشأن تمويل مشاركة خبراء من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في اجتماعات الأونكتاد. وأشار إلى أنه فيما يتعلق بالمقرر الأخير ينبغي التأكيد على أن اجتماعات كثيرة قد استفادت من تزايد مشاركة خبراء من البلدان النامية.

١٩ - وقال في نهاية حديثه إن المجلس قد ناقش البند ٦ (ب) المعنون "النظر في تقارير أخرى متصلة بالموضوع: تقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني". وأشار إلى أن المناقشات التي جَرَت بشأن الموضوع ترد في مرفق التقرير الذي وُزِّع على أعضاء اللجنة الثانية (A/55/15).

٢٠ - **السيد دوتريو** (فرنسا): تحدث نيابة عن الاتحاد الأوروبي بشأن البندين الفرعيين (ب) و (ج) من البند ٩٢، وقال إن بلدان أوروبا الوسطى وأوربا الشرقية المنتسبة إلى الاتحاد الأوروبي، والبلدان المنتسبة تركيا وقبرص ومالطة، وكذلك أيسلندا، تؤيد البيان الذي أدلى به.

٢١ - وأشار إلى البند ٩٢ (ب) المتعلق بالسلع الأساسية، وقال إن تقرير الأمين العام قد رسم صورة قاتمة للوضع. وأضاف أن الاتجاهات التي ظلَّت سائدة لفترة طويلة آخذة، على ما يبدو، في التزايد والتسارع؛ وضرب أمثلة بتناقص أهمية السلع الأساسية في السوق العالمي، وتقلُّص دور البلدان النامية، وخاصة البلدان الأفريقية، في صادرات السلع الأساسية، وتناقص أسعار غالبية السلع الأساسية دون حدوث انخفاض مناظر في أسعار المستهلك. وقال إنه بالإضافة إلى ذلك فإن الارتفاع الحاد الذي حدث مؤخرا في سعر النفط الخام كانت له آثار سلبية على ميزان المدفوعات للكثير من البلدان أقل نموا ولبلدان نامية أخرى.

٢٢ - وواصل حديثه قائلا إن الاتحاد الأوروبي يشعر بالقلق البالغ إزاء أثر هذا الوضع على اقتصادات البلدان النامية، وخاصة البلدان الأقل نموا. وأضاف أنه، في رأيه، لن تتمكن البلدان المنتجة من جني الفوائد الكاملة للنظام التجاري المتعدد الأطراف واعتدال التذبذبات في حصائل صادراتها إلا من خلال بذل جهود دؤوبة لتنويع صادراتها وتجهيز السلع محليا. وقال إن الاتحاد الأوروبي يدرك، مع ذلك، أن هذه التطورات ستستغرق وقتا ولن تكون فعَّالة إلا بضمان وصول تلك المنتجات إلى الأسواق، كما أنها ستتطلب تقديم مساعدة مالية وتقنية كبيرة. وأضاف أن هذا هو السبب في أن "اتفاق كوتونو" الذي عُقِد في عام ٢٠٠٠ مع مجموعة دول أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي ومنطقة المحيط الهادئ ينصّ على فتح حساب خاص للتعويض عن

الخسائر في حصائل الصادرات من المنتجات الزراعية والمعادن.

٢٣ - واستطرد قائلا إن الاتحاد الأوروبي يأسف أيضا إزاء الفشل الذي لَحِق مؤخرا باتفاقات دولية معيَّنة للسلع الأساسية شارك فيها الاتحاد بنشاط. وأضاف أنه لا يوجد أمام الاتحاد خيار سوى أن يُقرّ بأن الاتفاقات التي تتضمن شروطا اقتصادية تهدف إلى تحقيق استقرار أسعار السلع الأساسية لا تتصف بالكفاءة، كما دلّ عليه القرار الذي اُتخِذ بتصفية المنظمة الدولية للمطاط الطبيعي. وقال إن الاتحاد لا يزال يعتقد، مع ذلك، مثلما يعتقد الأمين العام، بأن منظمات السلع الأساسية التي تجمع بين المنتجين والمستهلكين لا تزال لها قيمة عملية.

٢٤ - وانتقل إلى البند ٩٢ (ج) من جدول الأعمال، وهو البند المتعلق بالديون الخارجية، وقال إن الاتحاد الأوروبي يُقرّ بأن عبء خدمة الديون يشكِّل عقبة هامة أمام ما تقوم به البلدان الفقيرة للقضاء على الفقر. وأضاف أن الانخفاض الكبير في خدمة الديون الذي أتاحته مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون ستحرر، لهذا، قدرا كبيرا من الموارد التي يمكن توجيهها لمعالجة مشكلة الفقر بفعالية. وذكر أن هذا هو السبب في أن الاتحاد الأوروبي يؤيد تدابير إلغاء الديون بالنسبة للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وهي التدابير التي اُتفِق عليها بموجب المبادرة المعزَّزة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وهي المبادرة التي تهدف إلى خفض ديون تلك البلدان إلى مستوى يمكن تحمُّله. وقال إن الاتحاد يرى أن المبادرة تمثل عنصرا أساسيا في معركة القضاء على الفقر وفي الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة للبلدان النامية. وأضاف أنه ينبغي أن يؤدي تعجيل تنفيذ المبادرة إلى تمكين البلدان المستفيدة من تعبئة الموارد اللازمة لتقليل الفقر، وخاصة بتخصيص تلك الموارد لقطاعات اجتماعية، مثل التعليم والصحة، وأيضا لتعزيز مشاركة المجتمع المدني والتنمية البشرية.

٢٥ - واستمر في حديثه قائلا إن الاتحاد الأوروبي ليس مقتنعا، مع ذلك، بالدعوات التي تطالب بإلغاء الديون بالكامل، وخاصة الديون المتعددة الأطراف، أو بإلغاء الشروط المفروضة بموجب الإجراء المتعلق بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وأضاف أنه بخلاف المصاعب المتعلقة بالتمويل فإن مثل تلك الخطوة، وهي الإلغاء الكامل للديون المستحقة لجهات مانحة ثنائية ولمؤسسات مالية دولية على البلدان النامية، ستهدم الثقة التي تقوم عليها العلاقات بين المقرِضين والمقتَرضين وستؤدي إلى حرمان البلدان المتلقية من التمويل الذي ستحتاج إليه في المستقبل لضمان تنميتها. وذكر أنه إضافة إلى هذا فإن الشروط التي يتضمنها إجراء البلدان الفقيرة المثقلة بالديون تضمن أن تستَثمَر المبالغ التي يتم تحريرها بإلغاء الديون في التنمية تحديدا. وقال إنه بدون وجود سياسات اقتصادية صارمة ومناخ للثقة مع المؤسسات المالية الدولية وتأييد مستمر من جانب الجهات المانحة فإن البلدان النامية لن تكون قادرة على الخروج من دورة المديونية المتزايدة حتى ولو استفادت من إلغاء ديونها بالكامل.

٢٦ - وتابع حديثه قائلا إن الاتحاد الأوروبي يدعو البلدان المؤهلة إلى اتخاذ التدابير اللازمة لبدء العملية. وأضاف أن الاتحاد يحث أيضا البلدان الدائنة التي لم تُسهم في تمويل المبادرة المعزَّزة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون إلى أن تفعل ذلك من أجل تحقيق العدالة في تحمُّل العبء، كما أنه يؤكد من جديد التزامه بتحقيق الهدف المتمثل في أن تكون نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية إلى الناتج المحلي الإجمالي ٠,٧ في المائة في أقرب وقت ممكن.

٢٧ - ومضى في حديثه قائلا إن الاتحاد الأوروبي يدرك أن الصعوبات التي تعانيها البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل التي ليست مؤهلة للاستفادة من مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون يمكن لها أن تدعو إلى اتخاذ تدابير على المستويين الوطني والدولي. وأضاف أن الاتحاد الأوروبي يرغب في بحث أية حالة معيَّنة في المحافل الملائمة، وخاصة في نادي باريس، شريطة أن يكون لهذا البحث ما يبرره بأن تكون هناك حاجة، وفقا لبرنامج صندوق النقد الدولي، إلى تمويل في البلدان موضع البحث. واختتم حديثه قائلا إن الاتحاد ينظر على نحو إيجابي في تقديم ورقات استراتيجية لتقليل الفقر في البلدان المتوسطة الدخل وذلك لأن الفقر لا يزال يثير قلقا بالغا في العديد من تلك البلدان.

٢٨ - **السيد ويات** (الاتحاد الأوروبي): تحدَّث بشأن البند ٩٢ (أ) من جدول الأعمال، وقال إن الاتحاد الأوروبي ملتزم تماما بالقيم والأهداف المحددة في إعلان الألفية. وأضاف أنه لوضع تلك القيم والأهداف موضع التطبيق، يَعتَبِر الاتحاد الأوروبي أن التجارة والاستثمار المباشر الأجنبي يحققان فوائد كبيرة بالنسبة للكفاءة وذلك بتشجيع تقسيم العمل الدولي وتوزيع المكاسب التي تتحقق من التقدم التكنولوجي الذي يؤدي، بدوره، إلى تحقيق النمو الاقتصادي.

٢٩ - وواصل حديثه قائلا إنه على الرغم من أن العولمة والاندماج الكامل في الاقتصاد العالمي يحققان فوائد للعديد من الاقتصادات الناشئة فإن هذا لم يحدث بالنسبة لأقل البلدان نموا. وأضاف أن هناك حاجة إلى تصحيح هذا الوضع من خلال بذل جهود جماعية من جانب المجتمع الدولي، وخاصة بتنفيذ برامج تجارية وإنمائية طموحة.

٣٠ - وأردف قائلا إن الاتحاد الأوروبي قد تصدَّر مبادرة لمنظمة التجارة العالمية بأن تتاح لصادرات أقل البلدان نموا فرصة دخول الأسواق بدون فرض رسوم أو حصص. وأضاف أن الاتحاد الأوروبي مستعد، علاوة على هذا، للعمل من أجل إلغاء الرسوم والحصص بالكامل. واستدرك قائلا إنه مع ذلك فإن البلدان المتقدمة النمو قد تفوتها الفرص الجديدة المتاحة إذا لم تتمكن قطاعات الأعمال فيها من انتهازها. وأضاف أن هذا هو السبب في أن بناء القدرة البشرية والمؤسسية له أهمية كبيرة.

٣١ - وتابع حديثه قائلا إن الإسهام في التنمية المستدامة يمثل أحد الأهداف الهامة لمنظمة التجارة العالمية. وأضاف أنه يجب، مع ذلك، أن يوضع في الاعتبار أن منظمة التجارة العالمية هي في الأساس مؤسسة تجارية. وذكر أن الحكومات الوطنية والمنظمات الدولية، بما فيها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) ومؤسسات "بريتون وودز"، تقع على عاتقها مسؤولية أساسية بالنسبة لمعالجة المشكلة، كما ينبغي بذل جهود متوازية من جانب مختلف الجهات الفاعلة المعنية جميعها في تحقيق التنمية.

٣٢ - واستطرد قائلا إنه فيما يتعلق بالمفاوضات التجارية المقبلة فإن الاتحاد الأوروبي يدرك تماما أن البلدان الصناعية تتحمل مسؤولية أساسية بالنسبة لجعل النظام التجاري أكثر استجابة لحاجات البلدان النامية. وأضاف أن الاتحاد سيقوم بدوره في تقليل التشوُّهات التي حالت دون دخول البلدان النامية في الأسواق العالمية، وخاصة في القطاعات التي تتمتع فيها بميزة نسبية. وأضاف أنه من ناحية أخرى فإن الاتحاد يتوقع أن تتحلى البلدان النامية بالحكمة وتواصل السير في طريق التحرير التي يمكن لها بالتأكيد أن تستفيد منه.

٣٣ - واستمر في حديثه قائلا إنه من المهم، بصفة عامة، ضمان أن تكون الجولة الجديدة مفتوحة أمام جميع الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية. وذكر أنه يجب أن تكون المفاوضات متوازنة كي يتمكن جميع المشاركين من الحصول على فوائد. وأضاف أنه يجب، بعبارة أخرى، أن يسهم

الجميع في وضع جدول أعمال يأخذ في الاعتبار مصالح جميع أعضاء المنظمة.

٣٤ - ومضى في حديثه قائلا إن زيادة إسهام منظمة التجارة العالمية في تعزيز التنمية المستدامة، كهدف للمفاوضات التجارية المقبلة، يعني أنه يجب أن يُنظَر في اتخاذ عدد من الإجراءات التي تشمل: أولا، إدخال تحسينات كبيرة في فرص دخول منتجات البلدان النامية القابلة للتصدير إلى الأسواق عبر الحدود، وهو ما يعني توفُّر الرغبة لدى جميع الأطراف التجارية في تحرير قطاعات حسَّاسة. وثانيا، اعتماد منظمة التجارة العالمية لقواعد جديدة بشأن الاستثمار والمنافسة وتسهيل التجارة من أجل تحسين إدارة الاقتصاد العالمي. وذكر أن هذا يعني بالنسبة للاستثمار اتباع نهج شامل إزاء فتح الأسواق واحترام حق الحكومات في وضع التنظيمات احتراما كاملا. وفيما يتعلق بالمنافسة فإنه ينبغي أن يكون الهدف الأساسي هو تعزيز التعاون الدولي في مواجهة الممارسات المضادة للمنافسة، مثل تشكيل اتحادات دولية أو إساءة استخدام وضع ينطوي على الهيمنة. وأخيرا، توضيح أو، إذا لزم الأمر، تحسين القواعد الحالية لمنظمة التجارة العالمية من وجهة نظر التنمية المستدامة.

٣٥ - وتابع حديثه قائلا إن الاتحاد الأوروبي يرحِّب بنجاح مؤتمر الأمم المتحدة العاشر المعني بالتجارة والتنمية الذي عُقِد في بانكوك ويُشجِّع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) على متابعة الجهود التي يبذلها بهدف إنهاء تهميش أقل البلدان نموا وتسهيل دمج البلدان الأفريقية في الاقتصاد العالمي. وأعرب عن ترحيب الاتحاد أيضا بالجهود التي يبذلها "الأونكتاد" في تزويد البلدان النامية بالدعم التحليلي والمساعدة التقنية بشأن المسائل التجارية لمساعدتها في الاندماج تماما في التجارة العالمية. واختتم حديثه قائلا إن الاتحاد يُشجِّع "الأونكتاد" على مواصلة الأعمال التي يقوم بها بشأن مسائل تجارية من خلال مساعدة البلدان النامية، وخاصة أقل البلدان نموا، في تحديد النُهُج التي يتعين عليها أن تتبعها في الجولة المقبلة للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف.

٣٦ - تولت السيدة بارينغتون (أيرلندا) رئاسة الجلسة.

٣٧ - **السيد باكويرو** (كولومبيا): تحدث نيابة عن مجموعة ريو، وقال إنه بالنسبة لأعضاء المجموعة يُعتَبَر خلو التجارة الدولية من القيود والتشوُّهات شرطا أساسيا لنجاح عملية التنمية التي تستند إلى سياسات للانفتاح على العالم الخارجي وللنمو الناتج عن تخصيص للموارد الإنتاجية متسم بالكفاءة. وأضاف أن مجموعة ريو تعتقد بأن توسيع التجارة الدولية هو أحد أدوات زيادة الرخاء ولذلك فإنه يَقتَرِح أن تبدأ دون تأخير جولة جديدة من المفاوضات التجارية تحت رعاية منظمة التجارة العالمية بحيث تكون تلك المفاوضات مفاوضات عالمية وشاملة وتؤدي إلى خفض الحواجز التعريفية وغير التعريفية التي تعوق التجارة في السلع والخدمات خفضا فعَّالا. وأشار إلى أنه من الضروري تعزيز النظام التجاري المتعدد الأطراف وتشجيع الانفتاح الإقليمي وتوثيق العلاقات الاقتصادية بين مناطق العالم على أساس المساواة. وذكر أنه يجب أن تضمن الجولة الجديدة للمفاوضات إلغاء دعم الصادرات الزراعية للبلدان المتقدمة النمو وإتاحة الظروف المواتية في الأجل القصير للوصول الحر والمتسم بالشفافية إلى الأسواق. وأضاف أنه من المهم أيضا إعادة الثقة اللازمة في النظام التجاري الدولي بأن تتاح للبلدان النامية فرص جديدة من فتح أسواق البلدان المتقدمة النمو. وذكر أنه لتحقيق ذلك لا بد من تعزيز منظمة التجارة العالمية ومواصلة الجهود الرامية إلى إلغاء التدابير الحمائية وممارسات الدعم. وأشار إلى أن تعميق التكامل الإقليمي ودون الإقليمي استنادا إلى الانفتاح الإقليمي له أيضا أهمية

بالغة، إذ أنه يساعد على زيادة تدفقات التجارة في الاقتصاد الدولي. وذكر أن بلدان مجموعة ريو تتجاوز الآن عمليات التجارة المتبادلة وتسعى إلى دمج اقتصاداتها على نحو أوثق.

٣٨ - واستطرد قائلا إن مجموعة ريو تُقرّ بأهمية تنمية التجارة الإلكترونية، وإمكانات تلك التجارة، وتَعتَبر أنه من الضروري تعزيز التعاون الدولي في هذا المجال. وأضاف أن عدم استقرار أسعار السلع الأساسية، التي لا تزال منخفضة للغاية، هو أمر مثير للقلق. وذكر أن بلدانا كثيرة في المنطقة تعتمد على إنتاج السلع الأساسية وتصديرها، وأن انخفاض الأسعار هو أحد الأسباب الرئيسية لزيادة الديون الخارجية. وقال إنه من المهم، لذلك، ضمان نمو سوق الصادرات من السلع الأساسية بتعزيز استقرار أسعار تلك السلع.

٣٩ - وفيما يتعلق بموضوع مشكلة الديون الخارجية، قال إن مجموعة ريو تعتقد بأن هناك حاجة ملحَّة إلى إيجاد آليات تسمح بالحصول على موارد خارجية كافية لتمويل عملية التنمية. وأضاف أن بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تتأثر أيضا بزيادة الديون، وأن مجموعة ريو تَعتَبر أنه ينبغي التوصل إلى صَيَغ لتخفيف شروط الإعفاء من الديون وتعزيز القدرة التمويلية للهيئات المتعددة الأطراف بالنسبة لتنفيذ هذه البرامج. وذكر أنه يجب أيضا أن تعزَّز آليات التحكيم المتعددة الأطراف المعنية بتسوية المنازعات خلال إعادة التفاوض بشأن الديون الخارجية. وأضاف أنه يجب أن تكون برامج التكيُّف الهيكلي متضمِّنة لعناصر تتعلق بالحماية الاجتماعية وتقليل الفقر؛ ويجب أيضا ألا يؤدي تمويل الإعفاء من الديون إلى إضعاف أنشطة إنمائية أخرى وتقليص المساعدة الإنمائية الرسمية التي ظهرت في المنطقة آثار انخفاضها الشديد. واختتم حديثه قائلا إنه يجب مواصلة تعزيز التنمية المستدامة لبلدان المنطقة من خلال تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي.

٤٠ - **السيد سامي** (بنغلاديش): قال إن وفده يؤيد البيان الذي أُدلِي به نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين ويرغب في إضافة بعض التعليقات التي تشير بوجه خاص إلى أقل البلدان نموا.

٤١ - وواصل حديثه قائلا إن البلدان النامية قد أعطت أولوية في جميع المحافل المتعددة الأطراف للمسائل المتعلقة بالتجارة والتنمية. وأضاف أنه على الرغم من أن أولئك الذين حققوا أكبر قدر من الاستفادة في التجارة كانوا دائما من أكبر البلدان الصناعية فإنه من المفتَرَض دائما أن البلدان الأكثر فقرا تحقق أيضا فوائد من الفرص الناتجة عن التجارة وأن التجارة هي أهم محرِّك لنمو الاقتصادات الهشَّة لأقل البلدان نموا. وذكر أن هذا الاعتقاد قد أدى بالجمعية العامة إلى أن تقرِّر أن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) سيكون هو مركز التنسيق بالنسبة لبرنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا.

٤٢ - واستطرد قائلا إنه مع ذلك شهدت أقل البلدان نموا على مدى العقد الماضي انخفاضا منتظما في التجارة الدولية وذلك على العكس من البلدان النامية الأخرى التي شهدت، في الأغلب، زيادة في فرصها التجارية. وأضاف أن هذه البلدان، التي يمثل سكانها نسبة ١٠ في المائة من عدد سكان العالم، لا تزيد نسبة حصتها في الصادرات العالمية عن ٠,٤ في المائة. وذكر أن هذا التهميش التدريجي والمستمر يوفر دليلا كافيا على أنه لم تُبذَل جهود مخلصة لوقف هذا التدهور السريع وذلك على الرغم من التدابير التي اتُخِذَت مؤخرا.

٤٣ - وتابع حديثه قائلا إنه يجب أن يُتخَذ على الفور عدد من التدابير الأساسية لمساعدة أقل البلدان نموا على الاستفادة من التجارة الدولية. وأضاف أن المقترحات التي قُدِّمت في بانكوك في الدورة العاشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة

والتنمية (الأونكتاد) تشير بصفة خاصة إلى فتح الأسواق الدولية أمام الصادرات، وتشجيع نقل المعلومات والمهارات والتكنولوجيا، وزيادة الموارد المالية المتاحة للاستثمار في الأصول المادية وغير المادية والمعنوية. وذكر أنه يجب معالجة أوجه عدم التماثل وعدم التوازن في الاقتصاد الدولي. وأضاف أن المساعدة الإنمائية الرسمية هي في الوقت الحالي عند أقل مستوى وصلت إليه، وهو مستوى لا يعكس وجود رغبة لدى شركاء التنمية في زيادة الدعم. وذكر أن عبء الديون استمر في الزيادة وامتص جزءا كبيرا من الحصائل المحدودة من العملة الأجنبية التي حصلت عليها أقل البلدان نموا من التجارة. وقال إنه مما يدعو للسخرية أن منتجات البلدان الأكثر فقرا تخضع لتعريفات تزيد بنسبة ٣٠ في المائة عن المتوسط العالمي. وأضاف أنه ينبغي أن تتاح لجميع منتجات تلك البلدان فرصة الدخول الحر إلى الأسواق الدولية. وذكر أن هناك حاجة قوية إلى تحسين نظام الأفضليات العام، وخاصة بالنسبة لأقل البلدان نموا، بهدف دمج تلك البلدان في النظام التجاري العالمي؛ ويجب تبسيط الهياكل التعريفية في البلدان المتقدمة النمو، كما ينبغي أن تُلغَى بالكامل القيود التعريفية المفروضة على صادرات أقل البلدان نموا. وأخيرا، ينبغي تنويع الصادرات من السلع الأساسية، كما ينبغي، في الوقت نفسه، زيادة الشفافية وتحسين المعلومات فيما يتعلق بالأسواق، وذلك بأن تُقدَّم إلى الشركات الوسائل اللازمة لاستخدام تلك المعلومات.

٤٤ - واستطرد قائلا إنه من الواضح أن هذه المشكلات يجب معالجتها بشكل شامل. وأضاف أن التحضير لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا يتيح فرصة ممتازة لبدء هذه العملية. واختتم حديثه قائلا إن التدابير التي أعلنتها بعض البلدان بالنسبة للوصول إلى الأسواق هي تدابير مشجِّعة، وإن وفده يأمل في أن تقتدي بها بلدان رائدة أخرى.

٤٥ - **السيد ليرو** (النرويج): قال إنه على الرغم من أن العولمة قد حققت نتائج إيجابية في بلدان كثيرة فإنها أسهمت أيضا في زيادة تهميش بعض البلدان الأخرى. وأضاف أنه يجب ضمان دمج جميع البلدان النامية على نحو أفضل في النظام التجاري المتعدد الأطراف. وذكر أنه لن يكون من الممكن التوصل إلى توافق الآراء اللازم لبدء جولة جديدة من المفاوضات التجارية إلا بدمج مصالح جميع الشركاء التجاريين ومساعدة البلدان الأكثر فقرا في الاشتراك في النظام التجاري المتعدد الأطراف. وقال إن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) له، من هذه الناحية، دور هام كمحفل حكومي دولي لإجراء مداولات والتوصل إلى توافق في الآراء بشأن عملية العولمة والترابط القائم بين التجارة والاستثمار ونقل التكنولوجيا والتنمية المستدامة. وأشار إلى أن التعاون التقني هو أيضا عنصر أساسي في عملية دمج أقل البلدان نموا في الاقتصاد العالمي، وإلى أنه يجب أن يعمل "الأونكتاد" مع مركز التجارة الدولية ومنظمة التجارة العالمية. وقال إنه من المهم تفادي الازدواج وذلك بتجميع الموارد وتنسيق الأنشطة. وأشار إلى أن هذا هو السبب المنطقي لوضع الإطار المتكامل للمساعدة التقنية المقدمة إلى البلدان النامية والتي لها صلة بالتجارة، وهو الإطار الذي تدعمه النرويج بقوة. وذكر أن الإطار المتكامل، كأداة لبناء القدرات فيما يتعلق بالتجارة، يحتاج إلى تعزيز، كما أنه ينبغي وضع التجارة في صلب أُطُر السياسة الإنمائية للبلد واستراتيجيات تلك السياسة. وأشار إلى أن هناك ترابطا بين السياسات الوطنية وتدابير الدعم الدولي؛ إذ أن الحكومات الوطنية تقع على عاتقها المسؤولية الأساسية عن تنفيذ السياسات التي ستجعل من الممكن تحقيق النمو الاقتصادي وتلبية الحاجات الاجتماعية. وقال إنه من الضروري، لذلك، أن يكون السياق الدولي مشجِّعا للتجارة.

٤٦ - واستطرد قائلا إن اقتصادات البلدان النامية الفقيرة قد تعرَّضت لضغوط شديدة بسبب الأعباء الثقيلة للديون. وأضاف أن حلّ هذه المشكلة هو من بين بواعث القلق الملحَّة في السياسة الإنمائية الدولية. وذكر أن المبادرة المعزَّزة المتعلقة بديون البلدان النامية المثقلة بالديون هي آلية تتيح للبلدان المثقلة بالديون فرصة جديدة. وقال إنه مما يدعو للأسف الشديد أن احتياجات التمويل الطويلة الأجل للمبادرة لم تتم تلبيتها بعد. وأضاف أن اتفاق لشبونه الذي أُبرِم في حزيران/يونيه ٢٠٠٠ كان خطوة حاسمة في اتجاه تلبية الحاجات المالية للمبادرة. وقال إن النرويج تؤيد الجهود التي تبذلها مؤسسات "بريتون وودز" لتنفيذ المبادرة المعزَّزة، وتعتَبِر أن توصل حوالي ٢٠ بلدا إلى قرار في هذا الشأن بحلول نهاية العام هو أمر جدير بالإشادة. واختتم حديثه قائلا إن ذلك سيكون إسهاما هاما في تحقيق أهداف تخفيف عبء الديون،وهي الأهداف التي حددها المجتمع الدولي.

٤٧ - **السيد لوه** (سنغافوره): تحدث نيابة عن اتحاد أمم جنوب شرقي آسيا (آسيان) وقال إن البلدان الأعضاء قد شهدت في العامين الماضيين انتعاشا شاملا من الأزمة الاقتصادية والمالية الإقليمية. وأضاف أن تلك الأزمة كانت صدمة شديدة بعد سنوات من النمو السريع، وأثبتت أن أي بلد، مهما كانت قوة اقتصاده أو مستوى نموه الاقتصادي، ليس بمنأى من الآثار المُعدية لعدم استقرار الأسواق المالية العالمية. وقال إن تلك الأزمة قد كشفت أيضا عن الصعوبات التي تنطوي عليها إدارة أي اقتصاد محلي مع زيادة تكامل الاقتصاد العالمي. وأضاف أن بلدان اتحاد أمم جنوب شرقي آسيا قد استجابت للأزمة ولمختلف تحديات العولمة بسياسات جرت مواءمتها مع الظروف المحلية لتلك البلدان وذلك بهدف زيادة الفرص إلى الحد الأقصى وتقليل المخاطر والتكاليف إلى الحد الأدنى. وأشار إلى أن هناك عنصرا آخر له نفس أهمية السياسات الوطنية وهو أن بلدان اتحاد أمم جنوب شرقي آسيا قد استجابت للأزمة ككل على المستويين الإقليمي والدولي وذلك على الرغم من التفاوتات الموجودة في هياكلها الاقتصادية. وقال إن مناطق "آسيان" قد حافظت بصفة عامة على توجُّهها المنفتح نحو التجارة والاستثمار، حتى في ذروة الأزمة المالية. وذكر أن تحرير التجارة هو وسيلة هامة لتحقيق التنمية وجذب الاستثمار المباشر الأجنبي بغية تنشيط وتحسين الاحتمالات الطويلة الأجل للاقتصادات التي تأثرت بالأزمة. وأضاف أنه لذلك فإن بلدان "آسيان" قد وَضَعَت سلسلة من المبادرات الإقليمية لجعل المستثمرين المحتملين مطمئنين إلى أن المنطقة لا تزال مفعمة بالحياة والنشاط. وإقرارا بأهمية تضييق فجوة التكنولوجيا الرقمية والاستفادة من الاقتصاد القائم على المعرفة، اتفق زعماء بلدان "آسيان" على إقامة منطقة تجارة حرة للسلع والخدمات والاستثمارات كي تضمن صناعات المعلومات والاتصال أن بلدان "آسيان" قادرة على المنافسة في الاقتصاد الجديد القائم على المعرفة.

٤٨ - وتابع حديثه قائلا إنه على المستوى الدولي تشترك بلدان "آسيان" اشتراكا كاملا ونشطا في المفاوضات المتعددة الأطراف التي تجري بشأن التجارة العالمية. وأضاف أن هذه البلدان تؤيد بدء جولة جديدة من المفاوضات في أقرب وقت ممكن لبحث مسائل مثل تحسين فرص وصول السلع الزراعية إلى الأسواق، وأثر التجارة على التنمية العالمية، وتعزيز القدرات في البلدان النامية وخاصة في أقل البلدان نموا. وأشار إلى أن هذه البلدان تؤيد أيضا وضع نظام تجاري متعدد الأطراف بحيث يكون ذلك النظام نظاما عالميا وحرا وعادلا ومنظما. وقال إنه ينبغي أن يعمل هذا النظام دون تمييز وبطريقة تتسم بالشفافية، وهو ما سيكون مفيدا لجميع البلدان، وخاصة البلدان النامية. وأضاف أنه، لذلك، تأمل بلدان "آسيان" في أن تتمكن الدول التي ترغب في الانضمام إلى اتفاقات منظمة التجارة العالمية من أن تفعل ذلك في

أقرب وقت ممكن. واختتم حديثه قائلا إن اتحاد "آسيان" قد طلب أن تنضم إلى المنظمة، على وجه السرعة، ثلاثة بلدان من أعضائه، هي جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وفييت نام وكمبوديا.

٤٩ - **السيد عون** (الجماهيرية العربية الليبية): قال إنه في سياق العولمة الاقتصادية، ونتيجة لاتباع العديد من الدول لسياسات تحرير التجارة، والاستقرار السياسي والتحسُّن المستدام في الأُطُر القانونية في مجال الاتصالات، زادت تدفُّقات رؤوس الأموال الموجهة نحو الاستثمار. وأضاف أنه مع ذلك فإن تنمية الاقتصاد العالمي لا تتم على نحو يتسم بالعدالة والمساواة؛ ففي حين استفادت البلدان المتقدمة النمو، ظلَّت الغالبية العظمى من الدول النامية تعيش في ظروف الفقر والتهميش. وذكر أن عولمة النشاط المالي وأثرها على النشاط الصناعي أصبحا يشكلان سببين أساسيين لعدم الاستقرار، وهو ما دلَّت عليه الأزمات المالية المتلاحقة، وخاصة في أوروبا والمكسيك وآسيا والبرازيل. وأشار إلى أن الانتشار السريع لتلك الأزمات يبيِّن بوضوح عجز النظام المالي العالمي عن معالجة كافة المشكلات الناشئة عن عملية التحوُّل التي يمر بها الاقتصاد العالمي. وذكر أنه على الرغم من تعاظم النشاط الاقتصادي في بعض البلدان فإن القارة الأفريقية ظلَّت تمثل أكثر المناطق تخلفا في مجال التنمية الاقتصادية، وذلك بسبب عجز الكثير من البلدان الأفريقية عن تحقيق تقدُّم اقتصادي ملموس بسبب عدم توفر الموارد المالية. وأشار إلى أن القارة تواجه صعوبات عديدة؛ إذ أن القيود الإدارية التي فرضتها الدول الحمائية المتقدمة النمو، مثل تزايد الديون الخارجية، والانخفاض المستمر في المساعدة الإنمائية الرسمية، وعدم كفاية الاستثمار الأجنبي المباشر، وصعوبة الحصول على التكنولوجيات اللازمة، كانت لها آثار ضارة بالنسبة للتجارة الخارجية.

٥٠ - وواصل حديثه قائلا إن سياسيات تحرير التجارة وتبادل المنافع هي، من حيث المبدأ، جديرة بالإعجاب، غير أن الواقع يشير إلى أن الطريق المؤدي إلى تحقيق هذه الأهداف تكتنفه الصعاب، إذ أن التدابير والنظم القائمة قد وُضِعَت مع أخذ حاجات البلدان الصناعية والأوضاع السائدة فيها في الاعتبار. وأضاف أنه يصعب على البلدان النامية أن تتعامل مع الظروف المحيطة بهذه الجوانب، وذلك بالنظر إلى أنها تعاني من نقص شديد في الموارد، كما أن اقتصاداتها ضعيفة على المستوى العالمي وأسواقها لم تتطور بدرجة كافية، إضافة إلى أنها تفتقر إلى التمويل اللازم لتحقيق التنمية وتعاني من التخلف التكنولوجي الشديد. وفيما يتعلق بالتجارة الدولية، أشار إلى أن العلاقة بين البلدان الصناعية والبلدان النامية هي في الأساس علاقة غير متوازنة من حيث أن البلدان النامية تصدِّر السلع الأولية والمواد الخام وتستورد السلع المصنَّعة. وقال إن المبدأ الذي تروِّج له البلدان الصناعية، وهو مبدأ "الميزة المقارنة"، يستند إلى الفكرة القائلة بأن كل بلد بتخصصه في سلع يمكن له أن ينتجها مع تحقيق ربح أكبر مقارنة ببلدان أخرى من شأنه أن يزيد صادراته ويحقق أفضل استفادة ممكنة من موارده. غير أن اقتصاديين كثيرين يعتقدون بأن هذا التخصص يؤدي إلى إدامة خضوع البلدان النامية للبلدان المتقدمة النمو ويمنعها من جني ثمار النشاط الصناعي، وهي زيادة مهارات اليد العاملة، وتطوير الابتكارات، وزيادة وتثبيت أسعار الصادرات، وهو ما يؤدي إلى زيادة الدخل. وذكر أن هذا يعني أن تحتفظ البلدان الصناعية بتخصصها في الصناعة وأن تصبح تلك البلدان، تلقائيا، البلدان الوحيدة التي تستفيد من الفوائد المتراكمة لذلك التخصص.

٥١ - واستطرد قائلا إنه من الضروري، لذلك، إحداث تغييرات في ترتيبات التجارة التقليدية، وإصلاح النظام الاقتصادي الدولي، وتعزيز التكامل والتعاون القائمين على

أساس متين، ومراعاة احتياجات التنمية والظروف السائدة في البلدان النامية، والتوصل إلى حلول ملائمة للمشكلات والصعوبات التي تواجهها تلك البلدان. وأضاف أن الجمعية العامة قد اتخذت قرارات عديدة تطلب فيها من المجتمع الدولي اتخاذ تدابير ملائمة في مجال التجارة والتنمية، غير أن بعض البلدان الصناعية لا تزال تتمسك بمواقفها وبسياساتها الرامية إلى فرض إرادتها على جميع شعوب العالم، مستخدمة في ذلك تدابير اقتصادية قسرية، إلى درجة فرض الحصار.

٥٢ - وتابع حديثه قائلا إن بلده، مَثَلُه مَثَل بلدان عديدة في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، قد تعرَّض ولا يزال يتعرض لتدابير اقتصادية قسرية فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية، وتشمل تجميد الأرصدة والأموال والممتلكات، وكذلك حظر نقل التكنولوجيا. واختتم حديثه قائلا إن وفده يدعو المجتمع الدولي إلى اتخاذ تدابير عاجلة وفعَّالة لمنع بلدان معيَّنة متقدمة النمو من استخدام تدابير متخذة من جانب واحد ضد بلدان أخرى بما يُعدّ انتهاكا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

٥٣ - **السيد إيساكوف** (الاتحاد الروسي): أعرب عن ترحيبه بالتغييرات الإيجابية التي حدثت في الاقتصاد والتجارة العالميين في عام ١٩٩٩ حسبما ورد في التقرير الذي قدمه مجلس التجارة والتنمية عن التجارة والتنمية (A/55/15). وأضاف أن التنبؤات المتعلقة بعام ٢٠٠٠ هي تنبؤات مشجِّعة. وذكر أن التقرير يبيِّن، في الوقت نفسه، أنه من الممكن أن تؤدي التفاوتات في التنمية وأوجه عدم التوازن في التجارة إلى زيادة الحمائية في الأسواق الدولية، وهو ما يدل على أن النظام التجاري الدولي لم يبلغ حد الكمال وأن هناك حاجة إلى تحسين القواعد. وأضاف أنه ينبغي أن يكون الغرض الأساسي للجهود الدولية التي تُبذَل في هذا المجال هو وضع شروط مستقرة وغير تمييزية ويمكن التنبؤ بها لدخول السلع والخدمات الدولية للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، ضمن بلدان أخرى، إذ أن ذلك هو الذي سيجعل تلك البلدان تعتمد على التجارة الدولية كمصدر رئيسي لتمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٥٤ - واستطرد قائلا إنه لذلك فإن وفده يساوره القلق، بصفة خاصة، إزاء تزايد شعبية بعض أشكال الحمائية المتخفية، مثل تدابير مكافحة الإغراق، في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على حد سواء. وأضاف أن وفده يؤيد تحسين الضوابط الدولية المتعلقة باتباع الإجراءات المتفق عليها لتسوية النزاعات، كما يؤيد اتخاذ إجراءات صارمة لمواجهة الحمائية. وذكر أنه ينبغي، مع ذلك، أن تؤخذ الظروف الاقتصادية العالمية في الاعتبار تماما عند اتخاذ مزيد من الخطوات لتحرير التجارة. وفيما يتعلق بالأسواق الداخلية فإنه يجب أن تراعَى بالكامل الظروف الخاصة لكل بلد ومستوى تنميته الاقتصادية، وكذلك درجة الاستعداد في هياكله القانونية والتنظيمية وذلك لحماية مصالحه الاقتصادية.

٥٥ - وتابع حديثه قائلا إن هناك حاجة ملحَّة إلى أن يُطبَّق بمزيد من النشاط مبدأ عالمية النظام التجاري المتعدد الأطراف وذلك بإلغاء الاشتراطات التمييزية التي تُفرَض على البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. وأضاف أن وفده يؤيد، لذلك، اقتراح الاتحاد الأوروبي بضم أقل البلدان نموا، على وجه السرعة، إلى المنظمة، وهو ما يتماشى مع المناشدة التي وُجِّهت من جانب الأمين العام وقمة الألفية بأن تُتَخذ تدابير محدَّدة لإقامة نظام تجاري يناسب جميع البلدان.

٥٦ - واستمر في حديثه قائلا إن وفده يؤكد من جديد تقديره البالغ لأنشطة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية باعتباره الجهة التي تُنسِّق أنشطة الأمم المتحدة في تلك

المجالات. وأضاف أن المساعدة العملية التي قدمها المؤتمر إلى الدول الأعضاء من أجل دمجها في النظام التجاري المتعدد الأطراف وفي الاقتصاد العالمي هي مساعدة تستحق ثناءً خاصا.

٥٧ - وأردف قائلا إن مشكلة المديونية الخارجية هي واحدة من العقبات الرئيسية التي تعترض طريق التنمية المستدامة. وأضاف أنه ينبغي، لذلك، إعطاء أولوية عالية لتنفيذ المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وذكر أنه ينبغي، في الوقت نفسه، أن تظل المبادرة محتفظة بتوازنها فيما يتعلق بالأهداف والموارد. وقال إنه ينبغي ألا تؤدي المبادرة إلى خلخلة الأعمال التي تقوم بها المؤسسات المالية الدولية وآليات التمويل الدولي. وأشار إلى أن تحقيق المساواة فيما بين البلدان الدائنة بالنسبة لتحمل الأعباء لا يزال يمثل شرطا هاما.

٥٨ - وأضاف أنه ينبغي أيضا لَفت انتباه المؤسسات المالية المختصة إلى الوضع الصعب الذي تواجهه البلدان المتوسطة الدخل المحمَّلة بديون ثقيلة. وأشار إلى أن مدفوعات خدمة الدين الباهظة تلحق أضرارا شديدة بتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية اللازمة في تلك البلدان. واختتم حديثه قائلا إن تقديم معونة في شكل تخفيف عبء الديون سيمكن تلك البلدان من تقليل ديونها الخارجية، بسرعة أكبر، إلى مستوى يمكن لها تحمله.

٥٩ - **السيد أولوكاني** (نيجيريا): تحدث نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، وأثنى على ارتفاع مستوى جودة التقارير التي قدمتها الأمانة العامة للأمم المتحدة وأمانة "الأونكتاد"، ولكنه استنكر التأخير في إصدار التقرير المتعلق بالديون الخارجية (A/55/422). وحثّ الأمانة العامة للأمم المتحدة على ضمان صدور مثل هذه التقارير الهامة في مواعيدها.

٦٠ - وواصل حديثه قائلا إن أهمية السلع الأساسية في التجارة العالمية تتقلص بانتظام مع دخول العالم في عصر لاقتصاد عالمي جديد تحركه تكنولوجيا المعلومات والاتصال. وأضاف أن نصيب البلدان النامية في التجارة العالمية آخذ ايضا في الانخفاض، وأن ما يثير مزيدا من القلق أن أسعار السلع الأساسية لا تزال عند أدنى مستوى وصلت إليه منذ سنوات عديدة. وقال إنه بالنظر إلى وجود ارتباط واضح في البلدان النامية بين الفقر والسلع الأساسية فإن الجهود التي تبذلها تلك البلدان لمكافحة الفقر وضمان التنمية لا تزال تصادف عقبات. وأشار إلى أن هناك حاجة ملحَّة إلى تجديد الجهود الرامية إلى إقامة تعاون دولي في مجال السلع الأساسية من أجل تحقيق الأهداف الرئيسية المتمثلة في تعزيز نمو صناعات السلع نصف المجهَّزة في البلدان النامية لتمكين تلك البلدان من الحصول على عائدات أكبر من تجارتها التصديرية وفي تشجيع تنويع قاعدة صادراتها لتفادي المنافسة مع نفس سلع التصدير في الأسواق المحدودة للبلدان المتقدمة النمو.

٦١ - واستطرد قائلا إن فشل المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية الذي عُقِد في سياتل يكشف عن وجود عدم ارتياح عام إزاء عدم التماثل الحالي في النظام التجاري المتعدد الأطراف. وأضاف أن مجموعة الـ ٧٧ ترى في هذا الفشل تحديا للتعاون الدولي. وذكر أن النجاح الذي حققته الدورة العاشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) الذي عُقِد في بانكوك قد بيَّن أنه من الممكن، بالفعل، التغلب على العقبات التي ينطوي عليها النظام التجاري المتعدد الأطراف باتباع تدابير تؤدي إلى كسب ثقة البلدان النامية وضمان استفادتها من ذلك النظام. وبعبارة أخرى فإنه ينبغي اتخاذ خطوات لضمان دمج تلك البلدان بالكامل في الاقتصاد العالمي وفي النظام التجاري الدولي وذلك، على وجه الخصوص، بدمج القطاع التجاري الزراعي في القواعد القياسية لمنظمة التجارة العالمية، مع التركيز على المشكلات

التي تعاني منها البلدان النامية الجزرية الصغيرة الزراعية، وفتح أسواق البلدان المتقدمة النمو أمام صادرات البلدان النامية، وإتاحة الفرصة أمام صادرات أقل البلدان نموا للوصول إلى الأسواق دون فرض رسوم أو حصص، وإلغاء الذُرى التعريفية. وذكر أنه ينبغي إيلاء اهتمام خاص في المفاوضات الجديدة المتعددة الأطراف لتقديم المساعدة الكافية إلى البلدان النامية من أجل تسهيل إنشاء الهياكل الأساسية وتوفير الظروف الأخرى اللازمة لتنفيذ الاتفاقات المتعددة الأطراف تنفيذا فعَّالا لضمان أن تكون تلك البلدان قادرة على الاستفادة من الفرص التي تتيحها تلك الاتفاقات.

٦٢ - وأردف قائلا إنه مع ذلك فإن المحاولات الرامية إلى إصلاح النظام التجاري الدولي لن تحقق نجاحا ما لم يتم حلّ مشكلة الديون الخارجية للبلدان النامية. وأضاف أنه بعد مرور ما يزيد عن عقدين على ظهور المشكلة على المسرح الدولي لا تزال الأزمة قائمة، كما أن التقرير المتعلق بالموضوع (A/55/422) يُقدِّم صورة قاتمة للوضع الراهن. وأشار إلى أنه في الوقت الحالي، كما كان الحال في الماضي، لا تزال مشكلة الديون واحدة من العقبات الرئيسية التي تعترض التنمية. وقال إن التوصل إلى حل حاسم لهذه المشكلة يتطلب اتخاذ تدابير جريئة.

٦٣ - وتابع حديثه قائلا إنه على الرغم من أن النمو الذي حققه الكثير من البلدان الفقيرة المثقلة بالديون كان متواضعا فإن إعادة هيكلة الديون لا تزال منطوية على مشكلات، كما أن تلك البلدان لا تزال معرَّضة لتطورات سيئة بالنسبة لأسعار السلع الأساسية ومعدلات الفائدة وتدفقات رأس المال الخاص. وأضاف أن المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون لها نقائص كثيرة أهمها الشروط المبالَغ فيها والتقييدية التي تُفرَض على منح المعونة والإجراءات الإدارية المعقَّدة المرتبطة بمنح المعونة. وذكر أنه حسبما تبيِّنه الأرقام الواردة في التقرير فإن المبادرة لم تؤد، على الرغم من توفر حسن النية، إلى حل مشكلات البلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

٦٤ - واستمر في حديثه قائلا إنه في حين استفادت بلدان غير مرتبطة بالمبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون من بعض التدابير الرامية إلى تخفيف الأعباء، وخاصة في شكل إلغاء الديون الرسمية، فإن الوضع العام لتلك البلدان لم يتحسَّن، وهو ما يرجع في المقام الأول إلى انخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية. وأضاف أن البلدان المتوسطة الدخل المدينة بدرجة كبيرة أو بدرجة متوسطة والبلدان المنخفضة الدخل المدينة لا تزال تعاني من صعوبات بسبب ديونها الخاصة بها. وأضاف أنه على الرغم من أن بعضاً من تلك البلدان قد تمكنت، كما يبدو، من التفاوض على خفض ديونها المستحقة لمصارف تجارية فإن الأزمات المالية الدولية التي حدثت مؤخرا قد بيَّنت أن الترتيبات الدولية المتعلقة بتسوية الديون التجارية تنطوي على نقائص. وأضاف أنه تجدر الإشارة من هذه الناحية إلى عدم وجود آلية فعَّالة لإشراك الجهات الدائنة الخاصة في منع أزمات السيولة، وحل تلك الأزمات، من أجل ضمان توزيع الأعباء بين المدينين والدائنين على نحو يتسم بالمساواة والعدالة. وقال إن هذه المشكلة قد بيَّنت بصفة خاصة أن هناك حاجة إلى إيجاد طريقة فعَّالة للتعامل مع خروج الدائنين بسرعة والمضاربة على العملات وهروب رأس المال نتيجة لذلك.

٦٥ - ومضى في حديثه قائلا إنه قد ترتب على ما سبق ذكره أن برامج تخفيف عبء الديون التي تنفذها المؤسسات المالية المتعددة الأطراف ظلَّت منطوية على أوجه نقص خطيرة. وأضاف أن هناك حاجة ملحَّة إلى اتخاذ إجراءات جذرية على ثلاث جبهات: البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، والديون الرسمية، وديون المصارف المستحقة على بلدان

خلاف البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وقال إنه كما ورد في برنامج عمل هافانا فإنه يجب أن يسعى المجتمع الدولي من أجل إلغاء جميع الديون التي لا تستطيع البلدان النامية أن تتحملها والتوصل إلى حل عادل ودائم لمشكلة الديون الخارجية لتلك البلدان، بما في ذلك إنشاء هيكل مالي دولي جديد تُمثَّل البلدان النامية تمثيلا ملائما فيه.

٦٦ - وأضاف قائلا إنه في ظل هذه الظروف ينبغي أن تبحث اللجنة بإمعان الاقتراح الذي قُدِّم في التقرير والذي يدعو إلى تعيين فريق خبراء مستقل لإجراء تقييم موضوعي لمشكلة الديون الخارجية من جميع جوانبها. وأضاف أن مجموعة الـ ٧٧، مع تقديرها للجهود التي تبذلها بعض الجهات الدائنة والبلدان المانحة ولآرائها المتعاطفة، تعتقد بأن الوقت قد حان لتجاوز الحلول الملطِّفة والاتجاه نحو إيجاد حل حاسم. واختتم حديثه قائلا إنه إلى أن يتم تخفيف ضغط حبل الديون الملتف حول رقبة البلدان النامية لن يكون من الممكن أن يقال إن البشرية حرة في عالم يقوم على أساس الاعتماد المتبادل ويرتبط فيه مصير الأغنياء بمصير الفقراء.

٦٧ - **السيد دي مورا** (البرازيل): تحدث نيابة عن البلدان الأعضاء في السوق المشتركة للمخروط الجنوبي، وأعرب عن اتفاقه مع الآراء التي أبداها ممثل نيجيريا نيابة عن مجموعة الـ ٧٧، وممثل كولومبيا نيابة عن مجموعة ريو، وممثل استراليا نيابة عن مجموعة "كيرنس". وأضاف أن برنامج تحرير التجارة الذي تنفذه بلدان السوق المشتركة للمخروط الجنوبي منذ عام ١٩٩١ قد ضاعف التجارة الإقليمية بين أعضاء المجموعة الأربعة ثلاث مرات، وهو يعتمد على المبدأ القائل بأن الاندماج الاقتصادي دون الإقليمي سيسهم بدرجة كبيرة في تحقيق الأهداف الأوسع نطاقا للنظام التجاري المتعدد الأطراف. وذكر أن بلدان السوق المشتركة للمخروط الجنوبي تطبِّق مبادئ الانفتاح الإقليمي، وتلتزم بها، وذلك على الرغم من العقبات والقيود الخطيرة التي توضع أمام منتجات التصدير التي تنتجها البلدان المعنية. وأضاف أنه كي تُستعاد الثقة في النظام التجاري الدولي سيتعين أن تتاح للبلدان النامية فرص جديدة وأن تُكفل لها إمكانية الوصول إلى أسواق البلدان المتقدمة النمو. وقال إنه لسوء الحظ فإن عددا من الصكوك المتعلقة بالسياسة التجارية قد استُخدِمَت لأغراض حمائية، مثل تدابير مكافحة الإغراق ووضع حدود طوعية على الصادرات وإقامة حواجز غير تعريفية أخرى. وأشار إلى أن بلدان السوق المشتركة للمخروط الجنوبي تشعر بأن المفاوضات المنبثقة عن جولة أورغواي ينبغي مواصلتها بغية إلغاء الحمائية والدعم من أجل تحقيق درجة أكبر من التوازن في النظام التجاري المتعدد الأطراف. وذكر أنه من الضروري لتعزيز التنمية المستدامة أن يكون هناك نظام منفتح وعادل وغير تمييزي ومصحوب باتخاذ تدابير بيئية على المستوى المتعدد الأطراف. وأضاف أن الممارسات الحمائية والدعم والقيود المفروضة على العمالة هي عقبات أمام التجارة ومن الممكن أن تشكِّل مشكلات خطيرة بالنسبة للمحافظة على البيئة والتنمية المستدامة وتقليل الفقر. وأشار إلى أن بلدان السوق المشتركة للمخروط الجنوبي تُقرّ، مع قيام نظام اقتصادي جديد، بما للتجارة الإلكترونية من أهمية وإمكانات، ولكنها تعتقد بأنه من السابق لأوانه النظر في تقديم التزامات محدَّدة من هذه الناحية. وقال إن الوقت قد حان لأن تبحث البلدان جميعها بعناية المسائل المتعلقة بالوصول إلى الأسواق وخفض دعم السلع الزراعية سواءً بالنسبة للإنتاج المحلي أو لصادرات البلدان المتقدمة النمو. وأضاف أنه من المهم العمل على تشجيع المشاركة الأوسع نطاقا والأكثر نشاطا من جانب البلدان النامية في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف وعلى أن تُقدَّم إلى تلك البلدان فوائد يكون من شأنها تعزيز النمو الاقتصادي والقضاء على الفقر. واختتم حديثه قائلا

إنه ينبغي أن تبدي الجهات الفاعلة الرئيسية في العالم مرونة في بحث المسائل الحساسة، مثل الزراعة وتدابير مكافحة الإغراق، في حين ينبغي أن تعمل منظمة التجارة العالمية على تعزيز النظام التجاري المتعدد الأطراف وتحسينه.

٦٨- **كبير الأساقفة مارتينو** (المراقب عن الكرسي الرسولي): أشار بارتياح إلى أنه في السنوات الأخيرة شهد العالم تقدما هاما بشأن تخفيف ديون البلدان الأكثر فقرا. وأضاف أنه نتيجة للاحتفال باليوبيل الكبير لعام ٢٠٠٠ بُذِلَت جهود كبيرة لتوعية الرأي العام بتلك المسألة التي تعتبر مسألة تتعلق بالعدل. وقال إنه، في الوقت نفسه، من المعتَرَف به الآن على نطاق واسع أن تخفيف عبء الديون له معنى بالنسبة للبلدان الأكثر فقرا فيما يتعلق بالسياسة الاقتصادية والإنمائية. وأضاف أنه على ما يبدو فإن الموارد اللازمة للمبادرة المعزَّزة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون قد تم جمعها. وذكر أن المسألة تتعلق الآن بضمان تحقيق أهداف المبادرة على وجه السرعة بحيث يستفيد أكبر عدد ممكن من البلدان، كما أكد مرارا البابا يوحنا بولس الثاني، من تخفيف الديون بحلول نهاية عام ٢٠٠٠. وأشار إلى أنه يجب تخفيف عبء الديون على وجه السرعة إذا كانت الأمم المتحدة ترغب في التحرك بسرعة في معركة القضاء على الفقر وفي تحقيق أهداف التنمية التي حددتها الحكومات نفسها في مناسبات كان آخرها مؤتمر قمة الألفية، وخاصة تقليل الفقر المطلق إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥. وقال إنه في عالم شهد تقدما علميا هائلا وتراكما للثروات الكبيرة يُعتَبَر هذا الهدف هدفا متواضعا. وأضاف أنه يجب أن يؤدي تزايد الوعي بأهمية الاعتماد المتبادل فيما بين مختلف مناطق العالم إلى نشر روح التضامن وتعزيز التقدُّم العلمي، كما يجب أن يكون التقدم العلمي مصحوبا بمبادئ أخلاقية للمشاركة.

٦٩ - واستطرد قائلا إن تخفيف عبء الديون ليس هدفا في حد ذاته، بل ينبغي أن يكون جزءا من إطار أكبر للتنمية البشرية تستخدم فيه الموارد المحرَّرة في صالح الفقراء وتوجَّه نحو تحسين الصحة والتعليم ونحو المجالات التي تكون بحاجة إلى استثمار اجتماعي. وذكر أن التركيز على الملكية الوطنية وإشراك مختلف قطاعات المجتمع سيسهم بقدر كبير في تحقيق الكفاءة وإضفاء الشفافية.

٧٠ - وتابع حديثه قائلا إنه ينبغي مواءمة الاستراتيجيات الوطنية لتقليل الفقر مع الظروف المحدَّدة لكل بلد. وأضاف أن البلدان التي خرجت مؤخرا من نزاع أو من حكم استبدادي لا تتوفر لديها بالضرورة جميع العناصر اللازمة لجعل المجتمع المدني يسير على نحو سليم. وذكر أن وضع استراتيجيات لتقليل الفقر يكون من شأنها أن تؤدي بالفعل إلى إبطاء الجهود الرامية إلى تقليل الفقر أو فرض شروط جديدة تجعل تخفيف عبء الديون أكثر صعوبة سيكون منطويا على تناقض. وقال إنه ينبغي أيضا توخي المرونة في رصد التقدُّم وتعزيزه، وخاصة كي تؤخذ في الاعتبار الحقيقة القائلة بأنه من الممكن أن تؤدي الصدمات الاقتصادية الخارجية إلى مضاعفات خطيرة على بلدان معيَّنة مثلما أظهرت الزيادة التي حدثت مؤخرا في أسعار النفط.

٧١ - وأردف قائلا إن الصورة الحالية ليست إيجابية تماما. وأضاف أن المبادرة المعزَّزة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون ليست كافية في حد ذاتها لمساعدة أقل البلدان نموا على معالجة مشكلاتها المتعلقة بالفقر ولتحقيق نمو اقتصادي أسرع. وذكر أن تلك البلدان لا تزال تعاني من الآثار السلبية للحمائية التي فرضها الأغنياء، كما أن المبالغ الكبيرة التي كانت مخصصة للمساعدة الإنمائية تُستخدَم لتمويل مدفوعات خدمة الديون. وقال إنه يجب أن تُبذَل جهود من جانب مجتمع الأمم ومؤسساته الدولية للتوصل إلى وسائل

جديدة لتخفيف قدر أكبر من الديون المستحقة على الأمم الأكثر فقرا، بل وللنظر، في بعض الحالات، في إلغاء الديون تماما. وأشار إلى أن ما أبداه كثيرون من مواطني البلدان الغنية من سخاء وشعور بالتضامن هو الذي شجَّع زعماءهم السياسيين على اتخاذ الخطوات الجريئة الأولى في هذا الاتجاه، ولا يزال يتعين عليهم أن يقطعوا شوطا أطول.

٧٢ - وقال إنه في هذا السياق يعلِّق الكرسي الرسول أهمية كبيرة على الاجتماع الحكومي الدولي الرفيع المستوى الذي سيُعقَد قريبا بشأن تمويل التنمية. وأضاف أن المساعدة الإنمائية الرسمية لا تزال ضرورية وأن الالتزامات التي جرى التعهُّد بها من هذه الناحية هي تعهُّد أخلاقي يجب تنفيذه. وذكر أنه يجب أيضا أن يتحمل القطاع الخاص مسؤوليته الاجتماعية. وأشار إلى أن البابا يوحنا بولس الثاني قد شدَّد في رسالة "يوم السلام العالمي" التي وجَّهها في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ على أن العالم بحاجة إلى "ثقافة جديدة للتضامن الدولي". واختتم حديثه قائلا إن إدامة الاعتماد المتبادل لمختلف مناطق العالم لا يمكن أن تقوم على أساس الدفاع عن المصالح الخاصة أو الوطنية الضيقة وحده، بل إنها تحتاج إلى التضامن.

إعلان بشأن تقديم مشاريع القرارات

٧٣ - **الرئيس:** أعلن أن مالطة قد أصبحت من بين الدول المقدِّمة لمشروعي القرارين A/C.2/55/L.7 و A/C.2/55/L.11 اللذين أعيد تقديمهما في إطار البندين ٩٨ و ٩٥ من جدول الأعمال، على الترتيب؛ وأن فرنسا قد أصبحت من بين الدول المقدِّمة لمشروع القرار A/C.2/55/L.4 الذي أعيد تقديمه في إطار البند ٩٤ (ب) من جدول الأعمال.

رفعت الجلسة في الساعة ١٣/١٠.